الامم المتحدة

الامم المتحدة

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
في الأراضي الفلسطينية المحتلة

أحدث التقارير حول الإغلاقات: النتائج الرئيسية والتحليل

30 نيسان – 11 أيلول 2008

الأراضي الفلسطينية المحتلة

1- خلال فترة التقرير الحالية، اتخذت الحكومة الإسرائيلية خطوات إضافية تهدف إلى تخفيف القيود على حركة التنقل الداخلية للفلسطينيين في الضفة الغربية بالمقارنة مع فترة التقرير السابق. وقد تضمنت هذه الخطوات إزالة حاجز عسكري واحد معزز بالجنود وتسهيل حركة التنقل عبر أربعة طرق في شمالي الضفة الغربية وفي الخليل. وكانت الحكومة الاسرائيلية قد أعلنت عن إزالة 100 حاجز آخر من ضمنهم 25 حاجزًا رئيسيًا ذوي اهمية وتم تعدادهم من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية[1]. تعتبر هذه الخطوات ايجابية ومرحب بها إلا أن أثرها محدود جغرافيًا. بشكل إجمالي، ما زالت حرية الحركة والتنقل للفلسطينيين داخل الضفة الغربية والقدس الشرقية مقيدة بشكل كبير كما لم يتم استعادة الأوضاع التي سادت قبل عام 2000 ولم يتم إيجاد تواصل جغرافي.

2- لاحظ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية خلال آخر دراسة له اعدها في شهر ايلول 2008 في كل من الضفة الغربية والقدس الشرقية وجود 630 حاجز يعيق حركة الفلسطينيين، من ضمنهم 93 حاجزًا عسكريًا معزز بالجنود و537 حاجز مادي (كتل ترابية، كتل اسمنتية، جدران، الخ). ويمثل هذا الرقم ارتفاعًا بنسبة 3,3% أو 20 حاجزًا مقارنةً بأرقام فترة التقرير السابق (29 نيسان 2008)[2]. ولا يتضمن هذا الرقم الاجمالي 69 حاجزًا قائمًا في منطقة مدينة الخليل H-2 الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية، ولا يشمل ايضًا الحواجز العسكرية الثمانية الواقعة على الخط الأخضر. ويأتي هذا الارتفاع نتيجة إقامة 115 حاجزًا جديدًا الى جانب إزالة

[1] تم الإعلان عن إزالة 61 حاجز من مجموع 100 حاجز في نيسان 2008 خلال فترة التقرير السابقة. انظر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تقرير محدث حول الإغلاق، أيار 2008، متوفر على الموقع الالكتروني التالي: http://www.ochaopt.org/documents/UpdateMay2008.pdf

[2] في حين كان الرقم الإجمالي في فترة التقرير السابق 607، دراسة لاحقة كشفت وجود ثلاث حواجز عسكرية لم يتم احتسابها بسبب تصنيفها كبوابات للجدار. وبذلك يكون الرقم الأخير المحتلن حتى نهاية التقرير السابق هو 610 وليس 607.

95 حاجزًا [3]. إضافة إلى ذلك، ازداد المعدل الأسبوعي للحواجز الطيارة بنسبة 10% مقارنةً بالأشهر الأربعة الأولى من عام 2008 (85 مقابل 77).

3- وقد وجدت الدراسة أيضا انه ما يقارب 65% من الطرق الرئيسية في الضفة الغربية والتي تؤدي إلى 18 تجمع سكاني فلسطيني مغلقة أو مسيطر عليها من قبل حواجز جيش الدفاع الإسرائيلي (47 من أصل 72 طريق). باستثناء الخليل، حيث تم فتح معظم طرقها، ليرتفع الرقم إلى 75%. إضافة إلى ذلك، أكثر من نصف الطرق الثانوية في هذه المناطق التي استخدمت في بعض الاحيان كطرق بديلة للطرق المغلقة هي ايضًا مغلقة (24 من أصل 42 مسار). بعض الطرق البديلة تم فتحها من قبل إسرائيل طرق "تواصل النسيج الحياة"، بمعنى آخر تم فتحها كطرق دائمة (أنظر الفقرة رقم 6 أدناه).

4- عدد الحواجز في أي وقت يعتبر مؤشر على حرية الحركة والعبور لكنه لا يفسر الصورة الأشمل لنظام الحواجز والقيود. يوجد نظام كامل من الإجراءات بما يتضمن الجدار، والطرق المفروض عليها قيود، ونظام التصاريح، وقيود العمر والنوع الاجتماعي، والمناطق المغلقة، التي تراكمت الاولى تلو الاخرى لتكون من الجدار نظامًا شاملاً يقوم على تجزئة الضفة الغربية والقدس الشرقية.

5- ويشكل الجدار دورا هاما في هذا النظام. تم الانتهاء من اقامة ما يقارب من 57% (415 كم) من المسار النهائي للجدار، حيث ان 79% (329 كم) يسير داخل الضفة الغربية، الامر الذي يؤدي الى عزل الفلسطينيين عن أراضيهم ومما يخلق جيوب معزولة إلى حد ما عن بقية أنحاء الضفة الغربية. 9% من الجدار ما زال قيد الانشاء معظمه يمر داخل مناطق الضفة الغربية. يوجد 56 بوابة تسيطر على حركة تنقل الفلسطينيين إلى مناطق الضفة الغربية على جانبي الجدار. طبقا لدراسة أجرتها الأمم المتحدة في العام 2007 ، فان أقل من 20% من المزارعين في مناطق شمالي الضفة الغربية الذين اعتادوا زراعة أراضيهم في تلك المناطق قبل استكمال الجدار تم منحهم تصاريح "زوار" للعبور عبر بوابات الجدار للوصول إلى مزارعهم وآبارهم[4].

6- خلال فترة التقرير الحالي، استمرت الحكومة الإسرائيلية بالاستثمار في البنية التحتية للمواصلات في مناطق الضفة الغربية. لغاية الآن، تم بناء ما يقارب 50 كم من الطرق المصنفة كطرق "تواصل النسيج الحياة"، والتي تشمل 42 نفقًا وممرات سفلية في هذا السياق خلال الأعوام الماضية ومن المخطط بناء أكثر من 40 كم إضافي و18 نفق في المستقبل. وأشارت تقديرات خبير إسرائيلي عسكري أن تكلفة الطرق الحيوية وبوابات الجدار وصلت إلى 2 مليار شيكل إسرائيلي جديد[5]. وقد تم تنفيذ أشغال مكثفة لتوسيع وترميم الحواجز العسكرية الرئيسية. في حين يتوقع أن تعمل البنية التحتية هذه على تخفيف القيود على حركة تنقل الفلسطينيين، إلا أنها تأتي على حساب تعميق نظام القيود وتجزئة الضفة الغربية والقدس الشرقية.

7- استمرت أحداث منع الحالات الإنسانية، خاصة على حاجز الأنفاق – المسار الرئيسي بين جنوبي الضفة الغربية والقدس الشرقية. معظم الحالات تضمنت مطالبات من قبل أفراد الأمن

---

[3] الرقم حول إزالة الحواجز يتضمن الحواجز التي أزالها جيش الدفاع الإسرائيلي والفلسطينيين، بالإضافة إلى الحواجز التي أزيلت من خريطة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بعد تصنيفها على أنها غير مهمة.

[4] الأثر الإنساني للجدار، تموز 2008، تقرير محدث رقم 8

[5] مقابلة مع شاؤول أريلي، هآرتس، 25 أيار 2008.

الإسرائيلي لتفتيش مركبات الأمم المتحدة (خاصة الحافلات) مما أجبر طواقم الأمم المتحدة على السفر في طرق بديلة الأمر الذي سبب ضياع مئات ساعات العمل للموظفين وتكاليف إضافية.

8- عند التفكير في سبعة أعوام من القيود، الحالة التي كانت تعتبر رد إسرائيلي عسكري قصير الأمد على الاشتباكات العنيفة والهجمات على المدنيين الإسرائيليين تطورت الآن إلى نظام متعدد الطبقات من الحواجز والقيود يعمل على تجزئة مناطق الضفة الغربية ويؤثر على حرية حركة تنقل الفلسطينيين واقتصاده. يعمل هذا النظام على تحويل الواقع الجغرافي للضفة الغربية والقدس نحو تجزئة مناطقية على المدى البعيد.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
صندوق بريد 38712, القدس الشرقية, هاتف رقم: 2-5825653/582996 (972+), فاكس: 2-5825841 (972+)

ochaopt@un.org **www.ochaopt.org**

للنص باللغة اللانجليزية:

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_closur_update_2008_09_english.pdf